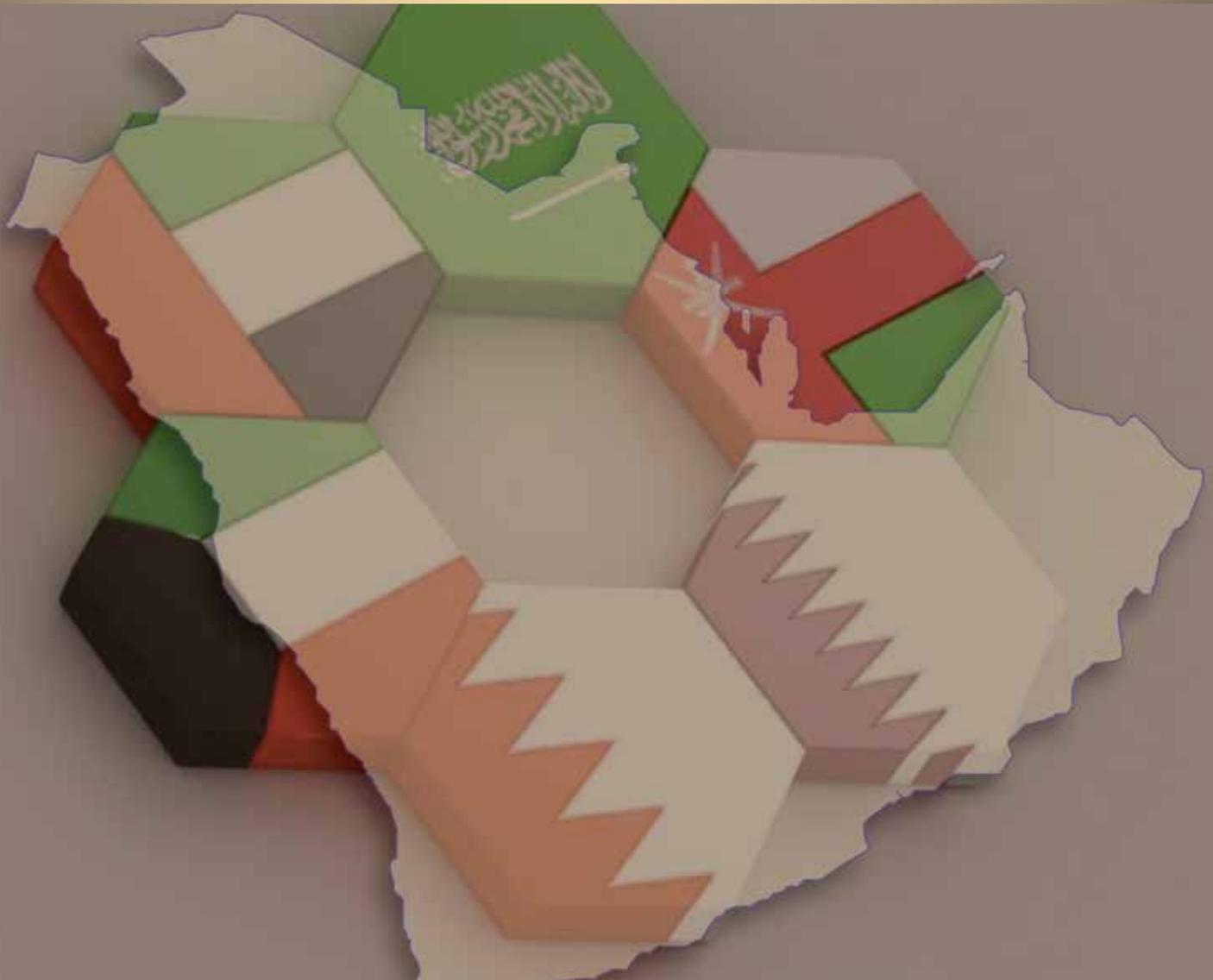


التقرير الإستراتيجي الخليجي

العدد رقم 28



إقرأ في هذا العدد:

- نشر عشرات الآلاف من الميليشيات الحشد الشعبي على الحدود العراقية مع السعودية والأردن وسوريا
- «كوتشيز» الأمريكية تدرب القوات الخاصة السعودية
- ما الذي يعنيه قانون «جاستا» للعلاقات السعودية-الأمريكية؟

تقرير نصف شهري يصدر عن المرصد الاستراتيجي بلندن، ويرصد اهم ما يرد في المصادر الغربية حول التطورات السياسية والعسكرية والامنية وما يتعلق بها من دراسات في مراكز الفكر الغربية.

طوقاً عسكرياً من الميليشيات الشيعية مقابل السعودية من جهتي اليمن والعراق.

أبو ظبي تشجع التوجهات الانفصالية في جنوب اليمن

ادعى تقرير «إنتلجنس أون لاين»، الصادر بتاريخ 28 سبتمبر 2016، أن دولة الإمارات العربية المتحدة تشجع النشاط السياسي والعسكري الانفصالي في جنوب اليمن، وذلك بهدف السيطرة على الأوضاع في المحافظات الجنوبية ومنع امتداد حالة الفوضى المتزايدة شمال البلاد.

وأكد التقرير أن السلطات الإماراتية تفكر في دعم بعض القوة الانفصالية لتأسيس جمهورية منفصلة تتخذ من عدن عاصمة لها، مشيراً إلى اجتماع سري عقد في أبو ظبي بتاريخ 17 سبتمبر 2016، حضره: علي سالم البيض (الذي شغل منصب نائب الرئيس في الفترة الممتدة بين 1990 إلى 1994 وأسس جمهورية اليمن الجنوبي الديمقراطي الانفصالي الذي استمر لثلاثة أشهر في العام 1994)، وعلي ناصر محمد (الذي ترأس جمهورية اليمن الجنوبي حتى العام 1986)، ونائبه حيدر أبو بكر (الذي أصبح بعدها رئيس الوزراء لدى الرئيس اليمني السابق علي عبدالله صالح)، بالإضافة إلى عبدالرحمن علي (رئيس جبهة التحرير الوطني في حكومة الانفصال القصيرة)، ويعتبر هؤلاء الزعماء الجنوبيون الأربعة من أبرز مؤيدي مشروع الانفصال حسب وصف التقرير.

وأضاف التقرير أن من بين المقترحات التي تم طرحها؛ اضطلاع الرئيس اليمني المعترف به حالياً عبدربه منصور هادي بالإشراف على حكومة جنوبية تحظى بدعم دولي، يسانده في ذلك كل من: أحمد بن داغر رئيس الحكومة الذي انتقل مؤخراً إلى عدن، ومحمد علي المقدشي رئيس أركان القوات اليمنية، وعبدالله ناصر المصعبي مدير الأمن العام، وغيرهم من القيادات السياسية والعسكرية من المحافظات الجنوبية، مثل: عيدروس الزبيدي محافظ عدن المقرب من أبو ظبي، والذي التقى محافظي أبين

شؤون أمنية

نشر عشرات الآلاف من ميليشيات الحشد الشعبي على الحدود العراقية مع السعودية والأردن وسوريا

تشير مصادر أولية إلى أن الرئيس أوباما قرر إقصاء الميليشيات الشيعية المتطرفة عن المشاركة في العملية العسكرية المرتقبة لاستعادة مدينة الموصل، وذلك على خلفية الانتهاكات وجرائم التطهير الطائفي التي ارتكبتها هذه الميليشيات في معارك الفلوجة، في حين وافقت الإدارة الأمريكية على مشاركة بعض الميليشيات التي وصفها بأنها معتدلة.

ووفقاً لتقرير «ديبكا» الأمني (23 سبتمبر 2016) فإن ميليشيات الحشد الشعبي قد أعدت خطة رديفة لمهاجمة الموصل بقوة يبلغ قوامها نحو 120 مقاتل بقيادة اللواء قاسم سليمان قائد فيلق القدس، ومشاركة هادي العامري قائد ميليشيات الحشد الشعبي، وأبو مهدي المهندس قائد ميليشيا بدر، وتتضمن الخطة إحكام السيطرة الإيرانية على الموصل فور طرد تنظيم «داعش» منها، ومن ثم التقدم نحو المناطق الحدودية لإحكام السيطرة عليها، وتشكيل طوق يمنع القوات الأمريكية وحليفاتها الكردية من السيطرة على المناطق الحدودية مع الأردن وسوريا والسعودية، وخاصة في الشمال الغربي للبلاد حيث تم نشر خمس عشرة ألف مقاتل شيعي مزودين بالدبابات والمدفعية.

وأكد التقرير أن ميليشيا بدر التي اجتاحت الفلوجة في المعارك السابقة قد انتشرت في محافظة الأنبار وسيطرت على جميع المعابر والنقاط الحدودية مع الأردن.

كما تعتزم قوات الحشد الشعبي نشر المزيد من القوات على الحدود مع المملكة العربية السعودية لتحكم من خلال ذلك

وأشار التقرير إلى أن الاجتماع تناول الوضع في اليمن، وسبل مواجهة الضغوطات الأمريكية والدولية التي تهدف لحمل المملكة على القبول بوقف لإطلاق النار، حيث استمع الملك سلمان بعناية لما حمله معه ولي العهد من نيويورك، في حين كرر ولي العهد الأمير محمد بن سلمان خلال الاجتماع معارضته تقديم أي وعود للأمريكيين بوقف إطلاق النار في اليمن قبل موافقة الحوثيين على الاعتراف بقرار الأمم المتحدة 2216، والانسحاب من الحدود اليمنية السعودية، ووقف الهجمات التي يشنونها بالصواريخ الباليستية على المملكة.

والمح التقرير أن الملك كان ميالاً لمنح ولي العهد السعودي فرصة للتفاوض مع الأمم المتحدة والولايات المتحدة للتوصل إلى حل سياسي للملف اليمني، وذلك على ضوء الاجتماع المطول الذي عقده ولي العهد مع وزير الدولة العماني للشؤون الخارجية يوسف بن علوي في نيويورك، والذي أبدى رغبته بزيارة الرياض والقيام بوساطة إقليمية لوقف القتال في اليمن.

إيران تعمل على إنشاء قاعدة بحرية في البحر المتوسط

وفقاً لتقرير «دييكا» (23 سبتمبر 2016) فإن قائد القوات البحرية الإيرانية الأدميرال حبيب الله سياري الأوامر قد تلقى أوامر من المرشد الأعلى علي خامنئي ومن المجلس العسكري الأعلى للبدء في بناء قاعدة إيرانية في سوريا تمنح طهران حضوراً دائماً على شاطئ المتوسط.

وكانت أبعد نقطة وصل إليه الأسطول الإيراني هي خليج عدن حيث دفعت الأساطيل المصرية والسعودية والإماراتية السفن الإيرانية إلى التراجع ومنعتها من الاندفاع نحو البحر الأبيض المتوسط عبر البحر الأحمر، ومحاولة إنشاء قواعد إستراتيجية بالقرب من مضيق عدن.

وتوقع التقرير أن تواجه إيران صعوبة في تنفيذ هذه الخطة الطموحة وذلك نتيجة عدم توفر العدد الكافي من السفن الحربية والغواصات، وذلك في مقابل الأسطول المصري الذي يتضمن: حاملتي المروحيات: «أنور السادات» و«جمال عبد الناصر» من طراز «ميسيرال»، واللتان تستطيعان حمل 92 مروحية هجومية.

وقد أدى شعور طهران بضعف قدراتها البحرية إلى التفاوض مع الفريق الإيطالي الذي زار إيران لمدة خمسة أيام في مطلع شهر سبتمبر الماضي، برئاسة الأدميرال روبرتو مارسيليا، لإبرام اتفاقية تهدف إلى تعزيز الصلة بين البلدين في مجال القوات البحرية،

ولحج، والبالغ فضل الجعدي مطلع شهر سبتمبر المنصرم لمناقشة خطط الانفصال، وإمكانية تشكيل لجان لوضع مسودة لدستور منطقة الحكم الذاتي. ورأى التقرير أن المملكة العربية السعودية ستقف في وجه هذا المشروع لأنه يعرقل جهود التحالف الذي تنزعمه في مواجهة الحوثيين في صنعاء.

احتدام المنافسة على خلافة أمير الكويت

وفقاً لتقرير «إنتلجنس أون لاين» (28 سبتمبر 2016) فإن مسألة خلافة أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الصباح باتت تشكل بؤرة صراع بين مختلف أجنحة العائلة الحاكمة، في ظل خلاف صامت على خلافة الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح الذي يشغل منصب ولي العهد في الوقت الحالي، مما يزيد من المخاطر التي تواجهها الكويت، وعلى رأسها الأطماع الإيرانية وتنامي التنظيمات الراديكالية في البلاد.

وعلى الرغم من أن دستور دولة الكويت ينص على تناوب الحكم بين فرعي الجابر والسالم من العائلة؛ إلا أن فرع الجابر يواجه تحدياً من فرع السالم الذي يرأسه وزير الخارجية السابق محمد صباح السالم.

ونقل التقرير عن مصادر مطلعة في الكويت أن بعض الأطراف تعمل على صياغة حل وسط على غرار النمط السعودي بحيث يتولى الإمارة أحد وجهاء أسرة الجابر ويتولى منصب ولي العهد أحد أبناء السالم، إلا أن هذه الخطة تواجه معارضة من قبل عائلة حمد المبارك التي بدأت بالعودة إلى ساحة النفوذ.

الملك سلمان يعقد اجتماع لبحث الوضع في اليمن

أكد موقع «تاكتيكال ريبورت» (30 سبتمبر 2016) أن الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود قد عقد اجتماعاً استمر ثلاث ساعات مع ولي العهد الأمير محمد بن نايف، وولي ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، عقب مشاركة محمد بن نايف في الاجتماع الواحد والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة ولقائه مع عدد من المسؤولين الأمريكيين بمن فيهم وزير الخارجية جون كيري، ومساعدة الرئيس للشؤون الأمن الداخلي ليزا موناكو، ومدير وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (سي آي أيه) جون برينان.

بعد الاتفاق النووي في الولايات المتحدة.

وأفاد موقع «صوت أمريكا» الناطق بالفارسية والتابع للحكومة الأمريكية أن «جي ستريت» قد دشنت حملة دعائية لدعم المرشحين الداعمين لإيران وللاتفاق النووي في انتخابات الكونغرس ومجلس الشيوخ الأمريكيين، وأنها خصصت 500 ألف دولار لهذا الغرض.

وقالت المنظمة اليهودية إنها تسعى لضمان فوز المرشحين المؤيدين لطهران وللاتفاق النووي خلال انتخابات مجلسي النواب والشيوخ الأمريكيين، وإن حملتها الدعائية تشمل: الإعلان على القنوات التلفزيونية، والشبكة العنكبوتية، والرسائل البريدية، وفي الحملات الانتخابية للمرشحين، مؤكدة أن الاتفاق النووي يخدم مصالح الولايات المتحدة وله أهمية قصوى بالنسبة لتوفير الأمن لدولة إسرائيل في آن واحد، وأشارت إلى أن رئيس المنظمة، جيرمي بن عامي، سيعلن عن تفاصيل الحملة الإعلامية والدعائية لصالح إيران.

الإمارات تعزز سن قوانين لتنظيم بيع

واستخدام الطائرات بدون طيار

قال مسؤول من الهيئة العامة للطيران المدني في الإمارات إن بلاده تعمل على استكمال قوانين جديدة من شأنها تنظيم بيع وعمل الطائرات بدون طيار في وقت قريب للحد من المخاطر التي تشكلها هذه الطائرات.

وكان مطار دبي الدولي قد أغلق لأكثر من ساعة يوم 12 يونيو الماضي بسبب نشاط غير مصرح به لطائرات بدون طيار في المجال الجوي المحيط بالمطار مما كبد الاقتصاد خسائر بملايين الدولارات.

وقال محمد فيصل الدوسري مدير إدارة الملاحة الجوية والمطارات بالهيئة العامة للطيران في مؤتمر إقليمي عن الطائرات بدون طيار في العاصمة الإماراتية إن الإجراءات التنظيمية الراهنة التي طرحت في أبريل 2015 تتعلق بالأساس بالتراخيص التجارية والموافقة على كيفية استخدام الشركات للطائرات بدون طيار ويجري تطويرها باستمرار. وأضاف أن هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس تعمل على وضع قوانين تضع إطار عمل للإمارات لاستيراد وبيع وتشغيل الطائرات بدون طيار، مؤكداً أن القوانين الجديدة ستعالج كذلك صلاحية الطائرات للطيران وقضايا أخرى.

وعمدت أبوظبي إلى حظر بيع الطائرات بدون طيار لأغراض ترفيهية منذ مارس من العام الماضي لحين صدور قوانين جديدة قائلة إنها تشكل خطورة على حركة الطيران، حيث تشير المصادر إلى وجود

وإبداء الرغبة بتشديد سفن حربية لصالح الأسطول الإيراني، حيث يمثل انسحاب قطع من الأسطول السادس الأمريكي فرصة لتقدم إيران نحو شرقي المتوسط ملء الفراغ الناتج عن ذلك الانسحاب. وتعي وزارة الدفاع الإيطالية أنه إذا استمر الرئيس الأمريكي القادم بسياسة الانسحاب من الشرق الأوسط فستفرغ معظم القواعد الإيطالية من السفن الحربية. وقد فهم من تصريحات الأدميرال الإيطالي مارسيليا والإيراني سياري عن اهتمام مشترك ورغبة في التعاون بين البلدين قد ينتج عنه رسو واستخدام سفن البلدين لموانئ وقواعد البلد الآخر.

بنك قطر الوطني يعمل بشكل طبيعي

في سوريا

أبدى موقع «إنتلجنس أون لاين» (14 سبتمبر 2016) استغرابه من أنه على الرغم من انخراط دولة قطر في دعم المعارضة السوري؛ إلا أن بنكها الوطني لا يزال يعمل بصورة اعتيادية في دمشق، ويمثل منصة رئيسية للسلطات السورية، كما يساعدها على كسب المال، وذلك برئاسة مدير فرع البنك في دمشق وليد عبد، اللبناني الأصل، والذي عمل كمدير إداري بفرع مصرف «بيبلوس» في بيروت، وقد نجح في تصنيف بنك قطر الوطني في بورصة دمشق خلال الفترة الماضية.

ويعتمد مصرف قطر الوطني في إدارته على مواطنين سوريين، حيث يضم مجلس إدارته باسل هدايا رئيس مجلس إدارة شركة نذير هدايا وكيل سيارات «سوزوكي» و«إيسوزو» بالإضافة للسيارات الهندية «ماهندرا» والطابعات الأمريكية «زيروكس»، وينتمي باسل إلى عائلة سنية متنفذة، وهو عضو في غرفة تجارة دمشق.

أما في حلب -التي تعتبر معقل المعارضة والتي يستمر ضغط القوات الروسية والسورية عليها فإن بنك قطر الوطني يعتمد على خدمات ليون زاكي، وهو رجل أعمال سوري من أصل أرمني. وكما هو معلوم فإن الأرمن جزء من الحاضنة الداعمة لنظام الأسد ويمتلك زاكي شركة «لي زاكو» التي تستورد المنتجات الغربية والأسبوية لسوريا.

منظمة يهودية-أمريكية تدشن حملة

دعائية لدعم إيران

أعلنت منظمة «جي ستريت» اليهودية الداعمة لإسرائيل أنها دشنت حملة دعائية لدعم الجمهورية الإيرانية خلال مرحلة ما

الخصوص «بي أيه إي» و«جورج سينتفيك كورب» بالإضافة للعمل لدى العديد من الشركات الأمريكية مثل «تريسييز» و«إس إن سي لافالين».

وتملك كوتشيز شركة فرعية صغيرة تحت اسم «كومناشييه»، تعمل في مجال الشحن والعمليات اللوجستية وتقدم خدماتها لوزارة الدفاع وللقوات الجوية الأمريكية ولوكالة مكافحة المخدرات وللحكومات الهندية والبنامية.

تنافس وكلاء الشركات الدفاعية في الرياض

تشعر الشركات الدفاعية الناشطة في الرياض بالقلق إزاء نشاط أحد الوكلاء السابقين بسبب محاولته استعادة موقعه في الصفقات الدفاعية، وهذا هو حال شركة «مورفو» التابعة لمجموعة «سافران» الفرنسية لصناعة المحركات التي تمر بأوقات عصيبة في الرياض.

وبحسب التقرير الذي نشره موقع «إنتلجنس أون لاين» (14 سبتمبر 2016)، ففي الأسابيع الأخيرة قام تركي السديري الذي عملت معه شركة «مورفو» على مدى عدة سنوات، قام بالضغط على قسم المبيعات التابع للشركة للدخول بشراكة مع شركته «سومو» المملكة. وكلما قاومت شركة «مورفو» كلما زاد السديري ضغطه مهدداً الأخيرة بتخريب المفاوضات التي تجريها «سومو» على بعض العقود حال رفضت الإذعان لطلبه.

وعلى الرغم من أنه لا زال لشركة «سومو» المملكة علاقة مع الديوان الملكي إلا إن الشركة ليست ضمن الشركات المفضلة لدى ولي ولي العهد وزير الدفاع الأمير محمد بن سلمان. كما وتربط مدير السديري، عبدالله الشقير، علاقات طيبة مع خالد عبد الرحمن العيسى الذي أصبح رئيس الديوان الملكي منذ يوليو 2015.

وتبحث شركة «مورفو» عن الشراكة مع مجموعات محددة مثل الزامل المقربة من عائلة الملك سلمان أو العمل مع أحد الأذرع المالية للأمير محمد بن سلمان، مثل صندوق الاستثمارات العام الذي يديره ياسر الرميان وهو أحد أكثر المستشارين قرباً من الأمير محمد بن سلمان.

وتحتاج شركة «سافران» لحل هذه المعضلة سريعاً، حيث تطمح هذه المجموعة لتنفيذ مشاريع ضخمة في الرياض وعلى الأخص في مجال التجهيد (تكليف طرف ثالث بالعمل) في عقود طائرات التايغون للقوات الجوية فيما تبدو سوق القياسات الحيوية واعدة

نحو 400 طائرة بدون طيار أغلبها تجارية مسجلة لدى الهيئة العامة للطيران. وتستخدم الطائرات بدون طيار في الإمارات في عمليات تجارية مثل رسم الخرائط والمراقبة الأمنية ولأغراض بحرية ضمن أغراض أخرى. والمجال الجوي للإمارات مزدهم كمركز طيران إقليمي يضم اثنين من أزخم مطارات العالم.

من جانبه قال مايكل هيريرو مدير منطقة الخليج بالاتحاد الدولي للنقل الجوي (إياتا) إنه مع تزايد استخدام الطائرات بدون طيار ظهرت مخاطر تتعلق بالأمن وبالسلامة.

وأضاف أن السؤال المهم هو كيف يمكن إدماج الطائرات بدون طيار في الفضاء الجوي التجاري في المستقبل. الحكومات يتعين عليها أن تضع ذلك في صدارة جدول أعمالها بتشريعات ملزمة.

وحسب قانون الطيران المدني الإماراتي، يُحظر تحليق طائرات من دون طيار في محيط المطار، ويتم فرض غرامات على المخالفين وغير الملتزمين، كما توجد إجراءات جزائية لعدم الالتزام بتسجيل الطائرات واستخدامها وفق الغرض المحدد.

وكان هذا الحادث الذي تسبب في تأجيل العديد من الرحلات وإعادة توجيهه أخرى، هو الثاني الذي يواجه شركات الطيران الإماراتية خلال الشهور الـ 18 الماضية.

شؤون عسكرية

«كوتشيز» الأمريكية تدرب القوات

الخاصة السعودية

تعاقدت القوات البرية الملكية السعودية مؤخراً مع شركة الخدمات الأمريكية الخاصة «كوتشيز» لتدريبها على إطلاق قذائف الهاون، ووفقاً لموقع «إنتلجنس أون لاين» (28 سبتمبر 2016) فإن هذه ليست هي المرة الأولى التي تقدم فيها الشركة الأمريكية التي يرأسها جيس جونسون هذا النوع من التدريب للقوات الخاصة، فقد عملت «كوتشيز» لعدة سنوات على تدريب وحدات مغاوير القوات السعودية المحمولة جواً، والتي كانت الفرقة المفضلة لدى الأمير الراحل سلطان بن عبدالعزيز، وكان نائبه خالد بن سلطان وحتى العام 2013 هو المفتاح لإبرام ذلك العقد.

وتحظى شركة «كوتشيز» بالعديد من العقود مع وزارة الدفاع الأمريكية، وتقدم الخدمات للعديد من الشركات الأمنية وعلى وجه

والمهارات والتطوير الدولي؛ صدر التقرير الثاني عن لجنة العلاقات الخارجية، وأوصى كلا التقريرين الحكومة البريطانية بدعم تحقيق متوقع يمكن أن تقوم به الأمم المتحدة في مزاعم انتهاك القانون الدولي لحقوق الإنسان خلال الصراع الجاري في اليمن.

السعودية تمضي في شراء فرقاطات «فريم» الفرنسية

يمضي ولي ولي العهد وزير الدفاع الأمير محمد بن سلمان قُدماً في صفقة شراء عدد من الفرقاطات الفرنسية الصنع لصالح القوات البحرية الملكية السعودية.

وبحسب تقرير نشره موقع «تاكتيكال ريبورت» (30 سبتمبر 2016)؛ فإن الأمير محمد عقد اجتماعاً مع الملحق العسكري السعودي في باريس الأمير توكي بن خالد بن عبدالله آل سعود لمناقشة عقبات إبرام الصفقة، علماً أن المملكة تجري مفاوضات رئيسية مع الجانب الفرنسي لشراء ست فرقاطات فئة «فريم» من مجموعة الصناعات البحرية «دي سي إن إس».

ونقل التقرير عن مصدر مقرب من قيادة الاسطول الحربي السعودي قوله: أن الأمير محمد بن سلمان تحدث بشكل مقتضب مع الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند حول هذه المسألة حينما التقيا على هامش قمة العشرين التي انعقدت بداية سبتمبر في الصين، وأن الأمير محمد اتفق مع الرئيس الفرنسي على مناقشة الأمر بشكل مستفيض في اجتماع سيعقدانه لاحقاً إما في الرياض أو في باريس.

تخصيص مروحيات للمناسبات الشيعية في العراق

تعزز وزارة الداخلية العراقية المضي في مشروع شراء مروحيات للوحدات الأمنية الموكله بحماية المقامات المقدسة لدى الشيعة في النجف و كربلاء.

وبحسب تقرير «تاكتيكال ريبورت» (30 سبتمبر 2016) فإن رئيس الوزراء حيدر العبادي وافق على المشروع، وحث اللجان المختصة على إنجازه في أسرع ما يمكن، ويتضمن المشروع شراء مروحيات خاصة بالخدمات الطبية العاجلة ومروحيات أخرى لإطفاء الحرائق والانقاذ ومروحيات لنقل الشخصيات القيادية.

لشركة «مورفو».

إيران ت دشن صاروخ «ذو الفقار» بالبستي

بتاريخ 25 سبتمبر 2016 وأثناء حفل تدشين خط الانتاج للصاروخ البالستي الجديد المسمى «ذو الفقار»، ادعى وزير الدفاع الإيراني حسين دهقان أن مدى الصاروخ يبلغ 700 كم.

ويعتبر الصاروخ الجديد نسخة مطورة من صواريخ الفاتح-110 التي تعمل بالوقود الصلب والتي يقال أنها تستخدم رؤوساً حربية عنقودية.

وقد بدا الصاروخ «ذو الفقار» في العرض العسكري مختلفاً عن الصواريخ التي ظهرت في الحفل، كما أن وزارة الدفاع الإيرانية عرضت مقطع فيديو يصيب فيه الصاروخ هدفاً صغيراً، وقد بدا المقذوف وهو يقترب للهدف في مسار منخفض بالنسبة لصاروخ البستي ويدمره بواسطة رأس متفجر منفرد.

وكان دهقان قد أخبر أعضاء البرلمان الإيراني يوم التدشين أن إنتاج صواريخ: «سجيل» و«غدير» و«خرمشهر» سيبدأ قبل نهاية العام الفارسي في مارس 2017؛ مؤكداً أن صاروخ «سجيل» متوسط المدى الذي يعمل بالوقود السائل سيتم إنتاجه عن قريب، على الرغم من عدم مشاهدة هذا الطراز إلا نادراً منذ إجراء التجربة الأولى عام 2009.

وكانت إيران قد أعلنت في مارس 2015 أن صاروخ «غدير» طويل المدى، والمضاد للسفن، قد دخل طور الإنتاج بكميات كبيرة، ولا يبدو أن الإيرانيين قد أشاروا من قبل إلى الطراز «خرمشهر» من قبل.

لا تعليق لبيع السلاح البريطاني للسعودية

لا تبدو الحكومة البريطانية أنها تعاني من أية ضغوط لتعليق بيع الأسلحة للسعودية بعد فشل البرلمان بالتوصل لاجتماع لإجراء تحقيق حول استخدام الأسلحة البريطانية التي يتم بيعها للسعودية. وبدلاً من صدور تقرير واحد من قبل البرلمان؛ نجم عن الخلافات التي نشبت داخل لجان الإشراف على صادرات السلاح التي قامت بالتحقيق صدور تقريرين نشر في 15 سبتمبر 2016.

وفي حين كان التقرير الأول مشتركاً بين لجان الأعمال والإبداع

التعاون الإماراتي-الفرنسي في مجال القوى الجوية

يخطط وزير الدفاع الفرنسي جان لو دريان زيارة أبو ظبي للاجتماع مع ولي عهد أبو ظبي الشيخ محمد بن زايد، بعد ورود معلومات تحدثت عن إلغاء الإمارات عمليات التدريب الجوية الفرنسية-الإماراتية المشتركة.

ووفقاً لتقرير «تاكتيكال ريبورت» (30 سبتمبر 2016) فإن لو دريان قد أجرى اتصالات مع وزارة الدفاع الإماراتية للترتيب لعقد اجتماع مع الشيخ محمد بن زايد لمناقشة المشكلة بالإضافة لبحث صفقة مقالات «رافال».

القوات البرية السعودية تتجه للحصول على مزيد من العربات المجنزة

أكد تقرير «تاكتيكال ريبورت» (30 سبتمبر 2016) أن قيادة القوات البرية السعودية تمضي قدماً في مشروع شراء مدرعات مجنزرة، وأن ولي ولي العهد وزير الدفاع الأمير محمد بن سلمان وافق على توسيع الاتصالات بهذا الشأن لتشمل مختلف الدول المنتجة، حتى البلدان التي تفرض قيود قانونية على صادرات السلاح للسعودية ومن بينها ألمانيا والسويد، حيث تطمح القوات السعودية بالحصول على المدرعة الألمانية «بيوما» والسويدية «سي في 90».

ويأتي قرار الأمير محمد بعد إجراء سلسلة من التقييمات تحت الإشراف المباشر لنائب رئيس هيئة الأركان الفريق فياض الرويلي حول دور العربات المجنزة في اليمن و خلصت الدراسة إلى ضرورة تنويع موردي هذه العربات.

اهتمام قطري بالحصول على عربات «تيتوس» التكتيكية

تمضي وزارة الداخلية القطرية في مشروع شراء عربات عسكرية من شركتي «نيكستر» و«رينو» الفرنسيين.

وبحسب تقرير «تاكتيكال ريبورت» (30 سبتمبر 2016) فإن وزارة الداخلية قد تقدمت بالمشروع للحكومة القطرية والذي يتضمن طلباً بالموافقة على شراء المزيد من العربات المدرعة طراز «شيربا 4x4» و«هيغوارد 6x6» من شركة «رينو» لصناعات العربات العسكرية، وكانت وزارة الداخلية قد طلبت في مرحلة سابقة شراء 22 عربة «هيغوارد» وخمس عربات «شيربا».

طائرات إسناد هجومية لدعم القوات البرية السعودية

أكد موقع «تاكتيكال ريبورت» (30 سبتمبر 2016) قيام وفد أمريكي مشترك بزيارة الرياض، يضم ممثلين عن الجيش الأمريكي وآخرين عن القوات الجوية الأمريكية، من بينهم مختصون في مجال الحروب الجوية، وقد اجتمع الوفد مع ضباط سعوديين رفيعي المستوى. وأفاد التقرير أن الوفد الأمريكي قد أجرى تقييماً لكيفية تطوير قدرات القوات البرية السعودية، واتفق أعضاؤه على ضرورة دعم القوات البرية السعودية بطائرات الهجوم للأسناد البري دون التقليل من أهمية مروحيات الأباتشي الهجومية وعملها في ميدان المعركة.

الكويت تكثف مشاركتها في العمليات العسكرية باليمن

وسعت الكويت مؤخراً تعاونها العسكري مع القوات السعودية في إطار عمليات «عاصفة الحزم».

ووفقاً لتقرير «تاكتيكال ريبورت» (30 سبتمبر 2016) فإن أمير الكويت قد وافق -إثر اتصال تلقاه من الملك سلمان الشهر الماضي- على تكثيف المشاركة الكويتية في العملية وأمر بزيادة أعداد المقاتلات طراز «هورنيت» وإرسال المزيد من طائرات النقل والطائرات المروحية إلى الحدود الجنوبية للسعودية.

قطر تعمل على زيادة قدرات أسطولها الحربي

يبذل أمير قطر الشيخ تميم بن حمد جهداً استثنائياً في الأونة الأخيرة لدعم القدرات القتالية للأسطول الحربي القطري، حيث عقد عدة اجتماعات بين شهري أغسطس وسبتمبر لتحقيق هذا الهدف. وبحسب ما نشره تقرير «تاكتيكال ريبورت» (30 سبتمبر 2016) فإن الحديث يدور في الوقت الحالي حول قيام قائد القوات البحرية القطرية اللواء محمد بن ناصر المهندي بزيارة إلى تركيا لمناقشة التعاون مع أنقرة حول كيفية تعزيز القدرات اللوجستية والقتالية للأسطول القطري.

وأكد التقرير أن الإسرائيليين الذين طرحوا مسألة الإخلال بالتفوق النوعي مع البيت الأبيض لكنهم تجنبوا إثارة الموضوع علناً لكي لا يبدو كمن يعطل العائد الاقتصادي الضخم الذي ستدره هذا الصفقات على قطاع الصناعات العسكرية الأمريكية، حيث تعول شركة «بوينغ» على هذه الصفقات للحفاظ على خط إنتاجها مفتوحاً في «سانت لويس ميسوري»، ويتردد الحديث عن رغبة البحرين في شراء 18 طائرة F-16 من صنع شركة «لوكهيد مارتن».

وقد اعترف وزير الدفاع الإسرائيلي السابق موشيه يعالون أن صفقات الطائرات الخليجية كانت مرتبطة بتوقيع مذكرة تفاهم، وفي معرض رده على سؤال طرحه عليه موقع «ديفينس نيوز» أكد يعالون أنه كان لدى إسرائيل عدد من التحفظات وينبغي التنسيق معها للحفاظ على التفوق الإسرائيلي العسكري.

صفقة أسلحة بريطانية للسعودية بأكثر

من 40 مليار جنيه إسترليني

تجري الشركة البريطانية «بي أي إي سيستمز» مفاوضات مع السعودية لإبرام صفقة أسلحة تبلغ قيمتها نحو 40 مليار جنيه إسترليني، ومن شأن ذلك إنقاذ الشركة من أزمة مالية وشيكة.

وقال مايك تورنر المدير التنفيذي للشركة، أنهم يتفاوضون مع السعودية منذ عامين لإتمام صفقة أسلحة تُنفذ على مدى خمس سنوات تقضي بتسليم 48 مقاتلة من طراز «يوروفايتر تايفون».

مضامين الهجوم الإسرائيلي المحتمل

على المنشآت النووية الإيرانية

نقل موقع «إسرائيل ديفينس» (2 أكتوبر 2016) عن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو قوله في اجتماعات الأمم المتحدة أن إسرائيل لن تسمح لإيران تطوير أسلحتها النووية، وأنها إذا خرقت الاتفاق النووي الذي وقعت عليه منتصف 2015 فرمها ستقوم إسرائيل بمهاجمة المواقع النووية الإيرانية قبل أن تتمكن من إنتاج السلاح النووي.

ورجح الموقع إمكانية اندلاع حرب بين البلدين، ومن الممكن أن لا تقدم الولايات المتحدة دعماً كافياً لإسرائيل، وهو أمر ينبغي على الدولة العبرية أن تفكر فيه مسبقاً، وذلك على الرغم من لجوء تل أبيب إلى القيام بعمل عسكري لحماية أمنها، وربما ستفترض إسرائيل القدرة على تدبير أمورها منفردة معولة على تحسن علاقاتها لاحقاً مع الولايات المتحدة كما حدث سابقاً بعد أن مرت العلاقات بين

وأشار التقرير إلى أن وزارة الداخلية تنوي متابعة الاتصالات مع شركة «نيكستر» لشراء عدد غير محدد من العربات التكتيكية المدولة «تيتوس 6x6» لنقل المشاة، وذلك لتعزيز قدرات الوحدات المكلفة بحراسة المنشآت العامة، بما فيها منشآت القوات الأمنية.

الإمارات ترغب بتزويد أسطولها بأنظمة حماية لمواجهة الأخطار تحت

الماء

أكد تقرير «تاكتيكال ريبورت» (30 سبتمبر 2016) أن دولة الإمارات العربية المتحدة تنوي وضع أنظمة ملاحية جديدة في خدمة أسطولها الحربي، وذلك ضمن خطة إستراتيجية تهدف لمواجهة التهديدات الملاحية في السنوات القادمة وعلى وجه الخصوص التهديدات تحت المائية.

وأفاد التقرير أن الهيئة العامة للأركان الإماراتية تواصل البحث عن هذه التهديدات المحتملة منذ بداية العام، بينما تستعد قيادة القوات البحرية للتعاون مع الشركات الكبرى المختصة بأنظمة ومعدات تحت الماء ومن بين الشركات المرشحة «دي سي إن إس» و«فينيكاتيري» و«بي آيه إي سيستمز»، مشيراً إلى أن قيادة القوات البحرية الإماراتية تتوقع حصول تطورات كبرى بخصوص شراء المنظومات تحت المائية في غضون العام القادم وسيشمل ذلك الحصول على غواصات صغيرة الحجم وأخرى مسيرة آلياً.

إسرائيل «المدللة» و صفقات الطائرات

الأمريكية لدول الخليج

نقل موقع «ديفينس نيوز» (23 سبتمبر 2016) عن رئيس لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس قوله إن موافقة الولايات المتحدة على بيع طائرات حربية لكل من الكويت وقطر والبحرين تأتي ضمن شروط صفقة شاملة تقدم بموجبها واشنطن مساعدات كبيرة لتل أبيب.

وعبر السيناتور بوب كوركر عن سعادته لإبرام صفقات الطائرات العالقة مع دول الخليج العربي، مشبهاً الأمر بأنه يشبه صفقة إطلاق مختطفين مقابل فدية مالية، إذ إن إسرائيل كانت معترضة طوال السنتين الماضيتين على تزويد قطر 72 طائرة «إف 15- سترايك إيغل»، والكويت 28 طائرة F/A-18E/F، وذلك للحفاظ على تفوقها النوعي في منطقة الشرق الأوسط.

تقارير مراكز الفكر

ما الذي يعنيه قانون «جاستا» للعلاقات السعودية-الأمريكية؟

نشر معهد «بروكنجز» تقريراً (3 أكتوبر 2016) أشار فيه الباحث بروس رايدل إلى أن تصويت الكونغرس الذي تجاوز فيتو الرئيس أوباما حول مشروع قانون العدالة ضد رعاة الإرهاب (JASTA) سيظل شوكة في خاصرة العلاقات بين الولايات المتحدة والسعودية لعدة سنوات قادمة، معتبراً أنه يعكس الضعف الذي بدأ يعتري أقدام تحالف أميركا في الشرق الأوسط، ولعل الخاسر الأكبر هو الرئيس القادم للولايات المتحدة الذين سيرث شراكة مسمومة، تتطلب مهارات لإدارة الفوضى في المنطقة ومكافحة الإرهاب. وأشار الكاتب إلى أن إقرار الكونغرس الأمريكي قانون العدالة ضد رعاة الإرهاب JASTA يأتي على الرغم من إجراء تحقيقين مستقلين بتكليف من الكونغرس الأمريكي نفسه، كان الأول في عام 2004 والثاني في 2015، وقد خلص التقريران إلى أن الحكومة السعودية لم يكن لديها أي دور في مؤامرة تنظيم القاعدة لمهاجمة أمريكا في 11 سبتمبر 2001.

فاللجنة التي أجرت التحقيق في أحداث الحادي عشر من سبتمبر في عام 2004، قامت بدراسة الدور السعودي المحتمل في المؤامرة، ثم توصلت إلى خلاصة مفادها أنه لا يوجد دليل يدعم الادعاءات بأن الحكومة السعودية أو مسؤولين سعوديين شاركوا في الهجمات، وكذلك في تقرير عام 2015 والذي شارك فيه مكتب التحقيقات الفيدرالي من خلال تشكيل لجنة من ثلاث خبراء، وسمح للمكتب بالاطلاع على جميع السجلات والاطلاع على وثائق تم الاستيلاء عليها من تنظيم القاعدة، ومن بينها مواد عثر عليها في مخبأ بن لادن في أبوت آباد في باكستان مايو 2011، ولم يجد تقرير المكتب أية «معلومات جديدة غير التي توصل إليها تقرير لجنة التحقيق في أحداث الحادي عشر من سبتمبر الذي أجري في عام 2004 يمكن أن تغير النتيجة التي توصلت إليها اللجنة الأولى بشأن المسؤولية عن تلك الهجمات».

ورأى الكاتب أن عدداً قليلاً من أعضاء الكونغرس قد قرأوا التقارير التي طلبوها، بل إنهم صوتوا لصالح القانون المثير للجدل لأن المملكة العربية السعودية لا تحظى بشعبية كبيرة في أمريكا، وبعض الأميركيين لم ينسأ أبداً الحظر النفطي في عام 1973 والذي دمر الاقتصاد الأمريكي، وهناك آخرين يساورهم القلق بشأن سجل

البلدين بأزمات مشابهة في السابق.

ورأى التقرير أن إيران تمتلك حالياً منظومة الدفاع الجوي «إس-300» وإذا أرادت إسرائيل التغلب على هذه العقبة فينبغي على القوات الجوية الإسرائيلية أن تقوم بالتدريبات الضرورية وأن تقوم بتطوير معداتها بناء على ذلك، حيث قام سلاح الجو الإسرائيلي بالفعل بإجراء تدريبات في اليونان للتعامل مع هذه المنظومات التي صنفتها روسيا بأنها دفاعية وأنها لن تُعرض إسرائيل للخطر، وبالرغم من ذلك ومن واقع خبرتها في الحروب التي نشبت في الشرق الأوسط فإن روسيا تعلم جيداً أنه من الممكن استخدام منظومات الدفاع للأغراض الهجومية، وأشهر مثال على ذلك حرب أكتوبر 1973 حينما حمت الصواريخ الروسية المضادة للطائرات القوات العربية التي شنت الهجوم على القوات الإسرائيلية في الجولان وسيناء. وإذا امتلكت إيران القنبلة النووية فإن منظومة «إس300» ستشكل عائقاً في وجه إسرائيل إذا أرادت تنفيذ أي هجوم استباقي أو عقابي على إيران، خاصة وأن بعض المواقع النووية محمية بشكل كثيف بتحصينات طبيعية وبعضها صناعية.

وتوقع الموقع أنه على عكس القوات المسلحة الأمريكية؛ فإنه من غير المحتمل أن تتمكن القوى العسكرية الإسرائيلية من إلحاق أذى بالغ بالبنية التحتية النووية لإيران، كما سيتم النظر لإسرائيل بأنها المعتدي من قبل الكثير من الدول، مما يحتم على تل أبيب التحذير من الخطر الذي يواجهه الشرق الأوسط من جراء المشروع النووي الإيراني. وربما سيتدخل المجتمع الدولي لتجنب الحرب بين البلدين إذ إن الصراع سيصبح مدمراً في حال امتلاك إيران الأسلحة النووية وربما تعتقد إسرائيل أن الضربة التي ستشنها على إيران ستسبب بإحداث ضغط يجعل إيران تقوم بتفكيك معظم بنيتها النووية.

وأوصى لتقرير كذلك بضرورة استعداد الجيش الإسرائيلي لحرب مستقبلية من خلال تحسين دفاعاته السلبية والإيجابية، لأن الانتقام الإيراني يعتمد على إطلاق مئات الصواريخ، كما يتوقع أن تحفز طهران الهجمات الإرهابية التي تستهدف المصالح الإسرائيلية في أرجاء العالم. وربما ستضبط إيران نفسها عن الرد حال كان التوقيت غير مناسب لها، فإيران تواجه تحديات داخلية وخارجية كقتال تنظيم الدولة وربما ستختار تأجيل المواجهة مع إسرائيل بينما تركز على بناء قدراتها النووية بعد الغارات التي من المحتمل أن تشنها إسرائيل على منشآتها.

الولايات المتحدة، ولم يعد لها التأثير نفسه الذي كانت تتمتع به في الأعوام الماضية، وأن هذه هي الرسالة التي أوصلها رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي إلى الحكومة السعودية. ولفت المقال الانتباه إلى أن التأثير السعودي على الرأي العام في الكونغرس وفي الولايات المتحدة بلغ أدنى مستوياته، بعدما كانت الرياض حليفاً إستراتيجياً للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، لكن السعودية تواجه الآن انتقادات متزايدة من الحزبين الديمقراطي والجمهوري في قاعات مبنى الكابيتول بسبب «تصدير الفكر الوهابي»، وتوسيع الحرب في اليمن باستخدام أسلحة أمريكية، وتردي سجل حقوق الإنسان، فضلاً عن تراجع صادرات النفط السعودي إلى الولايات المتحدة، والتي بلغت أدنى مستوياتها منذ ست سنوات في عام 2015م، وذلك بفضل طفرة العرض في أميركا الشمالية.

وفي ظل الانتقاد الضمني الذي وجهه أوباما للسعودية رأى الكاتبان أنه لم يعد للرياض صديق في الولايات المتحدة سوى زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ ميتش ماكونيل، الذي أعلن الثلاثاء (20 سبتمبر 2016) أنه سيؤيد بيع الأسلحة، وصرح أنه من المهم للولايات المتحدة الحفاظ على علاقات جيدة مع السعودية لأطول وقت ممكن. كما قال حليف السعودية الأكثر ولاء في الكونغرس السيناتور ليندسي غراهام مخاطباً المرشح دونالد ترامب: «إذا كنت ترغب في تدمير العلاقة مع السعودية، توخي الحذر مما ترغب فيه»، وبحسب ما يذكر الكاتبان فإن ترامب قد وجه في حملته الانتخابية كلمات قاسية إلى السعودية.

وعن أسباب تغير العلاقة السعودية الأمريكية، يرى الكاتبان أنه حدث أخيراً زيادة في إنتاج الطاقة في الولايات المتحدة وهذا يجعل الأميركيين يشعرون بحرية أكبر في انتقاد السعودية، ويجعل السعوديين يشعرون بأنهم أكثر عرضة لأن تدير الولايات المتحدة ظهرها على السعودية. كما أنه في انتفاضات الربيع العربي في عام 2011م شعرت الولايات المتحدة أن الحكومة السعودية كانت في الجانب الخاطئ من التاريخ، وهذا فضلاً عن العلاقة المعقدة بين المملكة والولايات المتحدة في مكافحة الإرهاب.

«لن تجدي خطط سلام واشنطن ولا

الرياض في اليمن»

نشر موقع «المونيتور» دراسة (5 أكتوبر 2016) رأى فيها الكاتب بلال صعب أنه على الرغم من زيادة الاهتمام الدولي بالوضع في اليمن، إلا أن الأوضاع لا تبشر بإمكانية التوصل إلى حل بشأنه حتى

حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية، وخاصة في مجال حقوق المرأة، كما أن الحرب في اليمن أضرت كذلك بالتحالف، فالدول العربية الغنية، تحت قيادة الرياض كانت تقصف وتحاصر أفقر بلد عربي لأكثر من سنة ونصف باستخدام الأسلحة الأمريكية، والخدمات اللوجستية، والمعلومات الاستخبارية، مما زاد مشاعر الإحباط لدى مجلس الشيوخ الأمريكي تجاه مبيعات الأسلحة للمملكة.

وكانت الرياض قد أنفقت الرياض الملايين من الدولارات على جماعات الضغط وشركات العلاقات العامة في محاولة لتحسين صورتها ومنع تمرير مشروع القانون، لكن جهودها باءت بالفشل، ولم يحصل السعوديون إلا على بضعة مقالات رأي متملقة تشيد بالملك سلمان وابنه الأمير محمد بن سلمان على أنهما مبدعان، ولكن لا الكونغرس ولا الجمهور اقتنع بتلك المقالات.

ورأى الكاتب أن الشعور متبادل على نحو متزايد، فالرأي العام السعودي لم يعد يستسيخ السياسة الخارجية الأمريكية منذ الفشل المتكرر في الوساطة للسلام الإسرائيلي-الفلسطيني، وحرب جورج بوش الكارثية في العراق، ومعالجة أوباما للربيع العربي، فضلاً عن سياسة أوباما تجاه إيران بعد الاتفاق النووي.

لكن الكاتب أكد أن السعودية لا تزال بحاجة إلى التزود بالإمدادات الأمريكية المستمرة والصيانة للحفاظ على القوات الجوية الملكية السعودية، وبقية قطاعات الجيش السعودي التي تعتمد بنفس القدر على المجمع الصناعي العسكري الأمريكي، وتغيير هذا الواقع يستغرق عدة عقود.

واعتبر التقرير أن الخاسر الأكبر من هذا القانون هو خليفة أوباما؛ هيلاري كلنتون التي أيدت مشروع القانون، ولن ينسى السعوديون لها ذلك، ومن المرجح من الآن فصاعداً سيمانعون في مساعدتها في سياستها في الشرق الأوسط، لكنهم لن يكونوا أكثر سعادة في حال فوز ترامب نظراً لدعوته المتكررة «بأخذ النفط»، ونظراً لما قام به السعوديون من تعبئة للاحتجاج ضد صدور القانون في الخارج فإن المشكلة سوف تمتد إلى ما وراء الرياض.

وأبدى الكاتب قلقه من أن للسعودية تأثير هائل في العالم الإسلامي، متهماً الرياض بتشجيع التعصب والتطرف في بعض الحالات، وتأجيج الاحتقان الطائفي في مناسبات أخرى، إلا إن قانون «غاستا» ربما يخرج أسوأ ما لدى السعوديين من سلوكيات.

«السعودية فقدت نفوذها في واشنطن»

نشر موقع «بلومبرغ» مقالاً (21 سبتمبر 2016) رأى فيه الكاتبان ستيفن دينيس وروكسانا تيرون أن السعودية قد فقدت نفوذها في

مؤكداً أنه على الرغم من حذر تركيا من الإيرانيين وأهدافهم الإقليمية، فإن أنقرة ترغب في تعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين، لا سيما على صعيد الطاقة.

وفي حديث لأردوغان عن فرص تأمين ملاذ آمن شمال سوريا، فإن ذلك قد يوحي ضمناً بإمكانية موافقة موسكو طهران على ذلك، وستعتمد محاولات إدامة الروابط المتجددة بين تركيا وإيران على مدى تمكّنها من تجنّب سيناريو مماثل لحادثة إسقاط الطائرة الروسية في نوفمبر. كما ستتوقّف على ما إذا كانت أنقرة قادرة على الوقوف في وجه الضغوط السعودية لدعم الجهاديين المناهضين للأسد.

وبعد استعراض أهم الزيارات والاتصالات بين البلدين رأى الباحث أن التوغل التركي في الأراضي السورية قد حصل بمباركة ضمنية من جانب روسيا وبدعم عسكري أمريكي مما يبيّن أن الجهات الفاعلة تستعد «لحقب ما بعد» تنظيم «الدولة الإسلامية» وتبديل أولوياتها استناداً إلى ذلك. فعلى سبيل المثال، لم تُعدّ تركيا تصبّ على ما يبدو كامل تركيزها على الإطاحة بالأسد، بل ترغب بالتوصل إلى صفقة مع الروس والإيرانيين، ولذلك فقد وجهت الفصائل السورية لمحاربة «حزب الاتحاد الديمقراطي» بدلاً من التركيز نحو قوات النظام.

ومن جهتها، ترى طهران في الحلحلة فرصةً لاكتساب تأييد أنقرة وتقويض اعتراضات تركيا على بقاء نظام الأسد، وقد يكون القادة الإيرانيون طلبوا حتى من الأسد إصدار الأمر الذي قضى بقصف الجيش السوري مؤخراً مواقع «حزب الاتحاد الديمقراطي» في الحسكة كوسيلة لاستمالة أنقرة، وفي هذه الأثناء تفتح إيران فرص التعاون الاقتصادي مع أنقرة مما يساعد على إيجاد متنفس لها من العقوبات الدولية، حيث وجهت طهران دعوة إلى الشركات التركية لمزاولة أعمالها في إيران، وفي 29 فبراير، عقدت طهران أول منتدى للأسواق الرأسمالية بين إيران وتركيا من أجل تسهيل الإدراج المزدوج للشركات في بورصة كل من البلدين. وفي 5 مارس، دعا رئيس الوزراء التركي آنذاك أحمد داوود أوغلو إلى إزالة العوائق التجارية البيروقراطية للاستفادة من العوامل الاقتصادية والجغرافية التكاملية بين البلدين، موضحاً أن هذا الأمر قد يساعد على زيادة قيمة التعاملات التجارية السنوية بواقع ثلاث مرات من 9 مليارات دولار إلى 30 ملياراً. وفي 9 أبريل، وقّعت غرفتا التجارة الإيرانية والتركية ثلاث وثائق لتعزيز التعاون الاقتصادي والعلاقات المصرفية عقب جلسة «اللجنة الاقتصادية المشتركة» الخامسة والعشرين التي عُقدت في أنقرة.

ورأى الباحث أنه في ظل هذا المزيج من المصالح المشتركة والمتباعدة في آن، فإنه من المرجح أن تقرّر كل من تركيا وإيران تقسيم

الآن، وقد طالبت منظمات حقوق الإنسان الولايات المتحدة بوقف عمليات نقل الأسلحة، أو تجميد الدعم اللوجستي الذي تقدمه إلى المملكة العربية السعودية، ولكن حتى لو حدث ذلك، فإنه لن يضع حداً للنزاع؛ ولا حتى دبلوماسية كيري، التي رفضها الحوثيون على أية حال. وكما هو الحال مع الحروب الأهلية فإنه سيكون لدى ديناميكيات ساحة المعركة التأثير الأكثر مباشرة على احتمالات السلام.

ورأى الكاتب أن أياً من معسكري الصراع لا يبدو مهزوماً الوقت الحالي، ومن غير المتوقع أن يقدم أيّاً منهم تنازلات، وسوف يكون على السعوديون أن يقرروا بأنفسهم إلى أي مدى يعتزمون خوض حرب الوكالة مع إيران في اليمن، وعليهم كذلك اختيار تحالفاتهم، فعلى الرغم من أن دولة الإمارات قد قامت بدور عسكري فاعل من حيث الاستيلاء على الأراضي من الحوثيين ومطاردة مقاتلي القاعدة في جزيرة العرب، إلا أن التزام أبو ظبي بمجهود الحرب ليس -أو ربما لا يجب أن يكون- قوياً مثل الرياض، وذلك لأسباب مفهومة، فاليمن لا تشكل تهديداً للأمن القومي الإماراتي.

وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من العمل سوياً في اليمن، وتعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين في السنوات الأخيرة، إلا أنه قد يكون هناك نقاط خلافية في المواقف بين السعودية والإمارات بشأن اليمن، ومن ضمنها الدور المستقبلي لحزب الإصلاح - فرع جماعة الإخوان المسلمين في اليمن، وشكل الدولة اليمنية ما بعد الحرب، من حيث كونها اتحادية أو فيدرالية؛ فلدى أبو ظبي حساسية عميقة من السياسيين الإسلاميين، بينما تعتبر الرياض أقل صرامة تجاههم، وإذا كانت مشاركتهم تتناسب مع مصالح الرياض؛ فإن أبو ظبي لا تمنع من تقسيم اليمن، وهو أمر ترفض السعودية بتاتاً.

ورأى الكاتب أنه بغض النظر عن المساعدة العسكرية التي تقدمها أبو ظبي للرياض في أرض المعركة، فإنه ينبغي مواصلة التشاور مع مسقط لاستئناس العملية السياسية. وبالفعل يمكن القول بأن الوساطة النزيبية للعمانيين فريدة من نوعها، ولكن بطريقة أو بأخرى يبدو الدبلوماسيون العمانيون الذين لديهم مسؤوليات تجاه اليمن، وعلى رأسهم محمد الحسان، أحد المقربين من ومدير مكتب وزير الخارجية العماني يوسف بن علوي، أقل نشاطاً الآن إلى حد كبير مما كانوا عليه في المراحل الأولى من الأزمة.

تركيا تعيد إحياء علاقاتها مع إيران

نشر معهد واشنطن تقريراً (29 سبتمبر 2016) تناول فيه الباحث سونر چاغابتي عوامل ازدياد التقارب بين الإيرانيين والأتراك،

أسبوع، صوت أعضاء مجلس الشيوخ بالثقة في السعودية لاستخدام الأسلحة الأمريكية بمسؤولية ووفق القانون الدولي، لكنهم عادوا في الأسبوع التالي ليصوتوا أن المملكة تستحق دفع تعويضات مالية كغرامة على أسوأ عملية قتل جماعي تعرضت لها الولايات المتحدة منذ الحرب الأهلية.

وإذا كان الملك سلمان والأمير محمد بن نايف ولي العهد والمسؤولون السعوديون يشعرون بالارتباك إزاء المشهد الأمريكي ولا يعرفون في أي جانب تقف الولايات المتحدة من بلادهم، فإنهم لن يكونوا وحدهم، إذ إنه من الصعب على الأمريكيين الآن معرفة ماذا يدور في عقول ممثليهم المنتخبين، ناهيك عن السعوديين في النصف الآخر من العالم.

وفي الوقت الذي تجاهل فيه مجلس الشيوخ اعتراضات أوباما على (جاستا)، فإنهم هم أنفسهم قد رفضوا اقتراحاً من عضوي المجلس راند باول وكريستوفر مورفي لإيقاف عملية بيع أسلحة بقيمة 1.15 مليار دولار تشمل دبابات أبرامز وذخيرة إلى الرياض، وهنا يبرز الحديث عن الانتقائية الأخلاقية. فلا يمكن تفسير بيع هذه الكمية من الأسلحة الثقيلة لبلد وصفت في الأسبوع الذي يليه بواسطة الكونغرس كراع لأسوأ هجوم إرهابي على الأرض الأمريكية.

وكان السيناتور راند باول قد سأل، وله الحق في ذلك، خلال مناقشة الأسبوع الماضي حول اقتراحه هل هناك أحد يشعر أن الأمر مثير للسخرية؟

هذا بالفعل هو تعريف السخرية: أن توافق على عقد تسليح للسعودية بمليار دولار، وهي نفس الدولة التي قرر نفس المشرعون أنها تستحق المقاضاة عن جرائم تتعلق بالإرهاب. هذا شيء غير منطقي بكل معنى الكلمة. فهذا يشبه أن يقوم شخص ما بسطو مسلح على منزل ويسرق كل شيء، ثم يأتي في اليوم التالي لأصحاب البيت ليطلب منهم أن يكونوا أصدقاء.

وفي تفسيره لطريقة تفكير أعضاء الكونغرس رأى التقرير أنهم يحاولون مسك العصا من المنتصف وتسهيل وقع تصويتهم بعد ذلك ضد السعوديين ولصالح أسر ضحايا 11 سبتمبر حين يأتي الدور على (جاستا). وربما فكر أعضاء المجلس أن يسعدوا الرياض كحليف كبير يستحق الدعم العسكري من الولايات المتحدة، ولكن بعد ذلك يجعلون أرامل وأيتام ضحايا الهجمات سعداء من خلال الوقوف إلى جانبهم بعدها بأيام. لم تكن تلك المرة الأولى التي يقوم بها رجال التشريع بمثل هذا النوع من الحسابات، وبالتأكيد لن تكون الأخيرة.

على الرغم من ذلك، فإن الأمر لا يسير بشكل جيد على صعيد السياسة الخارجية. فبعد إنجاز الاتفاق النووي الإيراني، أصبحت الرياض تنظر إلى واشنطن بالفعل بعين الريبة، ولن تكون حماقة

علاقتهم على عدة جبهات، فقد يستمر خلافهما بشأن بعض جوانب السياسة حيال سوريا، لكنهما سيتفقان على منع أكراد سوريا من الحصول على الحكم الذاتي أو الاستقلال. وعلى الصعيد الاقتصادي، ستواصل علاقتهما ازدهارها. أما في العراق، قد تتوصلان إلى تسوية بشأن حكم سياسي مشترك في ما يتعلق بالأكراد.

في هذه الأثناء تنطوي المفاوضات المستمرة بشأن التوصل إلى تسوية سلام في سوريا على تحديات أخرى؛ ففي حال إبرام اتفاق يضمن بقاء نظام الأسد، ستتمثل ميول تركيا على المدى الطويل بعدم التقيّد بالكامل بشروطه، والسعي بدلاً من ذلك لتسليح المعارضة المناهضة لبشار الأسد، ما قد يثير بالتالي غضب طهران وموسكو. وسيصعب على أردوغان أن يوقف بالكامل دعم بلاده للمقاتلين من خارج تنظيم «الدولة الإسلامية» في سوريا محاولاً بالتزامن مساعدة الولايات المتحدة في حربها ضد التنظيم - ففي النهاية، يُعتبر أردوغان وغيره من نخبة «حزب العدالة والتنمية» من مناصري الإسلام السياسي ويعتقدون أن دعم المعارضين الإسلاميين هو المسار الصحيح، ويبدو أن هذا الأمر يطرح التهديد الأكبر للروابط التركية-الإيرانية في إطار أي سيناريو تقسيم.

السياسة الأمريكية تجاه السعودية متناقضة وغير منطقية

نشر موقع «ناشيونال إنترست» تقريراً أشار إلى أن السياسة الأمريكية تجاه السعودية «متناقضة» وغير منطقية، حيث تمّ تجاوز «فيتو» أوباما للمرة الأولى خلال 7 سنوات ونصف منذ تولّى رئاسة البيت الأبيض، وتم إجباره على تنفيذ قانون يرفضه، حيث تجاوز كل من مجلس الشيوخ ومجلس النواب نسبة الثلثين المطلوبة للتصويت برفض الفيتو بسهولة، ورغم أن الأغلبية في الكونغرس تميل لصالح الديمقراطيين الذين اعتمد عليهم أوباما من أجل عدم تمرير التشريع، إلا أنّ بعضهم كان الأكثر دفاعاً عن مشروع القانون، وهو ما يعدّ هزيمة مهينة لإدارة أوباما.

ووضع أعضاء مجلس الشيوخ أنفسهم موضع المدافعين عن حقوق هؤلاء الذين أصيبوا أو قتل ذوبهم في الهجمات الإرهابية، ويبدو أنهم غافلون أن أفعالهم تتسم بالفصام إلى حد ما.

وتكمن المفارقة أنه في أسبوع، كان ينظر إلى المملكة العربية السعودية كأهم حليف حيوي للولايات المتحدة في منطقة مرقها الصراعات والحرب الأهلية والإرهاب. وفي الأسبوع الذي يليه، أصبحت المملكة هي الدولة المارقة التي ترعى وتضع الإرهاب الدولي الذي تقاتله الولايات المتحدة في آخر 15 عاماً في غضون

السياسية».

وفي نبرة تحريضية ضد حكومة البحرين رأى الكاتب أنه ينبغي على واشنطن أن توظف عضلاتها الدبلوماسية دعماً لخطابها، وأن تضع علاقتها الأمنية المخضمة مع البحرين على المحك، من أجل دفع هذه الأخيرة إلى التوصل إلى تسوية سياسية مع المعارضة. كما ينبغي على البنتاغون أن ينطلق في خطته المستقبلية في المنطقة من فرضية أن الوجود العسكري الأمريكي الراهن في البحرين لن يكون مُستداماً إلا إذا سلكت الحكومة اتجاهاً سياسياً مختلفاً، معتبراً أن تلويح الولايات المتحدة بشبح التغيير، يمكن أن يدفع الحكومة البحرينية إلى اتخاذ موقف أكثر استيعاباً للمعارضة، مما يحتم عليها -توخياً للمصداقية!- أن تتخذ القرار بالانسحاب وأن تباشر بتطبيقه، كي تتمكن من ممارسة تأثير ما على الحسابات البحرينية. وإذا ما طرأ تغييرٌ دراماتيكي في الوضع السياسي، يمكن لها عندئذٍ إعادة تقييم قرارها.

وفي محاولة لتدراك مخاطر هذه الادعاءات؛ أشار الباحث إلى أن أي قرار تتخذه الولايات المتحدة بسحب طواقمها وأعتدتها العسكرية من البحرين، سيكون محفوفاً بالمخاطر، كما أن آفاق نجاحه غير مؤكدة. إذ من شأنه أن يثير ردود فعل سلبية لدى البحرين وحلفائها في مجلس التعاون الخليجي، ولاسيما السعودية، وسوف ترى بلدان مجلس التعاون الخليجي في الخطوة مؤشراً إضافياً عن تحول أميركي نحو إيران، وعن فك الارتباط الأميركي في الشرق الأوسط، كما أنها ستثير الشكوك حول مصداقية الالتزام الأمني الأميركي. وفي الداخل الأميركي، من شأن مثل هذه الخطوة أن تُعتبر مؤشراً على الضعف والسعي إلى استرضاء إيران، لكنه عاد لطمأنة قرائه أن الكثير من ردود الفعل السلبية هذه مبالغ فيها ويمكن التخفيف من حدتها، معتبراً أنه بإمكان الولايات المتحدة أن تقلص الوقع الذي قد يمارسه القرار، عبر اتخاذ خطوات عدّة منها: اقتراح خطة انتقالية تشمل السعي إلى الحصول على موافقة دول شريكة أخرى في مجلس التعاون الخليجي لاستضافة الطواقم والأعتدة العسكرية الأميركية التي سُحبت من البحرين؛ وتعزيز وجود سلاح البحرية الأميركي في بحر العرب؛ وتنفيذ مزيد من التدريبات وعمليات الانتشار التي تتم مداورةً في المنطقة لطمأنة الحلفاء بشأن الالتزامات الأمنية للولايات المتحدة؛ وانخراط الجيش الأميركي ونظرائه في دول مجلس التعاون الخليجي في عملية تخطيط مشتركة أكثر جدية للتعامل مع الحالات الطارئة.

ولتثبيت حجه رأى الكاتب أن دول الخليج قد تعتمد في البداية إلى رص صفوفها خلف البحرين، لكن لا ينبغي الافتراض بأن حنقها سيكون شديداً أو سيستمر طويلاً. فلدى حكّام الخليج مصلحة في إبقاء طواقم وأعتدة تابعة لسلاح البحرية الأميركي متمركزة في

أن نعتقد بأن الملك سلمان بدأ يفكر أن المسؤولين في الولايات المتحدة هم حفنة من المنافقين الذين يقولون شيئاً ويفعلون شيئاً آخر من أجل تحقيق مصالحهم السياسية، ولن تعطيه إجراءات الكونغرس خلال الأسبوعين الأخيرين أي سبب للشك في هذه النظرية.

«ربما حان الوقت كي تغلق الولايات

المتحدة قاعدتها في البحرين»

نشر معهد «كارنيغي» تقريراً (27 سبتمبر 2016) زعم فيه ريتشارد سوكولسكي الكاتب أن «الانتهاكات» التي ترتكبها حكومة البحرين بحق المعارضة ستدفع البلاد إلى لُجج عدم الاستقرار والتصاعد الحادّ للنزاع الداخلي. وسيكون للمسار الذي ستسلكه الأوضاع هناك، أهمية بالغة للولايات المتحدة التي تتخذ من البحرين مقراً لأسطولها الخامس، ويمكن أن يؤدي استمرار فشل البحرين في تحقيق المصالحة مع المجموعات المعارضة، إلى وضع الطاقم العسكري الأميركي في دائرة الخطر، ويتيح لإيران فرصة توسيع نفوذها في البحرين. كما أنه قد يهدّد الوجود العسكري الأميركي في الخليج الفارسي، ويقوّض أمن منطقة لاتزال حيوية للمصالح الأميركية، مؤكداً أنه ينبغي على واشنطن أن تعتمد على زيادة الضغوط إلى حدّ كبير على حكّام البحرين لتبني إصلاحات سياسية واجتماعية واقتصادية جدية من أجل درء هذه المخاطر.

وإدعى الباحث أن حكومة البحرين قد تجاهلت الدعوات الأميركية والدولية إلى إجراء مزيد من الإصلاحات، وأدارت الظهر لها، في حين سدّدت إدارة أوباما، بعد أن أبدت اعتراضاً خفيفاً للجهة على التجاوزات الحكومية، صفة صغيرة على اليد للحكّام البحرينيين، حين علّقت مبيعات الأسلحة الخفيفة، لتستأنف لاحقاً البيع بعد مزيد من الوعود «الفارغة» حول التغيير، معتبراً أن الأوضاع السياسية وظروف حقوق الإنسان في البحرين أسوأ مما كانت عليه قبل خمسة أعوام!

وبعد الاستناد على نصوص نشرها معارضون بحرينيون رأى الباحث أن موقف واشنطن من انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين، اقتصر على الوعظ الفارغ، ما دفع المنامة إلى الاعتقاد بأن بإمكانها مواصلة مسارها المحفوف بالمخاطر من دون خشية من عواقب جدية تفرضها الولايات المتحدة، مذكراً أنه للإصلاحات التدريجية أهمية محورية بالنسبة إلى استقرار المملكة في المدى الطويل: «بيد أن السياسات الداخلية غير الليبرالية التي تنتهجها البحرين ربما تهدّد هذا الهدف، عبر تمكين الفصائل المتشدّدة في أوساط المعارضة

لوضعية القوة الأميركية في الخليج، بما يؤمن حماية أفضل للمصالح الأميركية في المنطقة خلال العقد المقبل، مع خفض المخاطر والتكاليف.

اقتصاد المقاومة في إيران وجهود الإصلاح المتعثرة

نشر معهد واشنطن تقريراً (23 سبتمبر 2016) أشار فيه الباحثين ماثيو ليفيت وكاثرين باور إلى أن الحظ قد حالف إيران في جهودها الرامية لكسب دعم المصارف العالمية عندما أوقفت فرقة عمل دولية تقوم بوضع معايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ولمدة عام واحد، تنفيذ دعوتها للبلدان لاتخاذ «تدابير مضادة استباقية» من أجل حماية أنظمتها المالية من المخططات الإيرانية غير المشروعة، معتبرين أن فرص عمل إيران على تطبيق المعايير الدولية ضئيلة.

وكانت «فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية» قد أدرجت إيران على قائمتها السوداء منذ إنشاء القائمة في عام 2008، ومن المتوقع أن تُحرز إيران بحلول شهر يونيو المقبل تقدماً في «خطة عمل» تهدف إلى وضع حد للسلوك المالي غير المشروع، ومن بينه تمويل الجماعات الإرهابية مثل «حزب الله» اللبناني، والمليشيات الشيعية العراقية، و«فيلق القدس» الإيراني. وإذا لم يتحقق ذلك، سيتم إعادة فرض التدابير المضادة.

وأشار التقرير إلى أن الجدل الدائر في إيران حول القانون ذو الصلة وتحديده للإرهاب أعاق أي تقدم في هذا المجال، وكان من المقرر عقد اجتماع في روما في الأسبوع الماضي مع مسؤولين من فرقة العمل يركّز على الأنظمة القضائية العالية المخاطر، إلا أن المسؤولين الإيرانيين ألغوا مشاركتهم قبل أقل من 48 ساعة من الوقت المقرر لعقد اجتماع المجموعة الفرعية، حيث تواجه فكرة اتخاذ إجراءات لتقليص أو إيقاف تمويل وكلاء إيران الإرهابيين معارضة كبيرة من قبل المتشددون المقربين من «فيلق الحرس الثوري الإسلامي» والمرشد الإيراني الأعلى آية الله علي خامنئي. ومن المرجح أن يجادل المسؤولون الإيرانيون بأنه من الممكن استخدام القضية ضد الرئيس حسن روحاني في العام المقبل عندما يرشح نفسه لإعادة انتخابه.

وكان الرئيس روحاني قد دعا إلى عقد اجتماعات رفيعة المستوى في نيويورك للتعبير عن الشكاوى الإيرانية بأن العقوبات المصرفية لم يتم رفعها بالكامل، لكن المصارف تخشى من التعامل مع إيران لأنه ما زال على طهران الحد من السلوك غير المشروع الذي يجعل منها خطراً مالياً. وفي الوقت نفسه، ما زال على المسؤولين الإيرانيين

منطقتهم، وهم يدركون أنه لا يمكن أن يحلّ بديل روسي أو صيني أو أوروبي عن الضمانة الأمنية الأميركية، معتبراً أنه من غير المستبعد أن تبدي كل من الكويت والإمارات العربية المتحدة استعدادها لاستضافة القوات البحرية والجوية التي سُحبت من البحرين، وأن تسعى، من خلال خطابٍ غاضبٍ رداً على القرار الأميركي، إلى انتزاع أفضل الشروط لاستضافة القوات الأميركية على أراضيها.

وفي تقييمه لموقف الحكم في البحرين من هذه الإجراءات المفترضة رأى الباحث أنه من غير المؤكد إذا كانت الضغوط التي يمكن أن تمارسها الولايات المتحدة على البحرين لإجراء إصلاحات سوف تتكامل بالنجاح. فالملك وبعض أعضاء الأسرة الحاكمة يرون إلى الشيعة على أنهم تهديد وجودي، ويعتقدون أن أي تنازل من جانبهم يمكن أن يؤدي في نهاية المطاف إلى سقوطهم. ويعولون أيضاً على السعوديين كي يهبطوا لتجدهم في حال أصبح ظهرهم إلى الحائط. سيكون من الصعب على الولايات المتحدة تغيير هذه الذهنية، وقد يكون التوصل إلى صفقة مقبولة من الطرفين أمراً بعيد المنال. مشيراً إلى أن المعارضة الشيعية المنقسمة، أضعفت موقفها عبر إثارة الشكوك في صفوف المتشددون البحرينيين حول قدرة جمعية الوفاق على تلبية تطلعات ناخبها في أي تسوية يتم التوصل إليها مع الأسرة الحاكمة.

لكنه على الرغم من ذلك وجد: «بارقة أمل لتحقيق المصالحة الوطنية»، وذلك من خلال الإشارة إلى وجود معتدلين في المعسكرين الشيعي والسني لزالوا مستعدين للتوصل إلى تسوية مع الحكومة تحظى بمقبولية متبادلة. مؤكداً وجود أفراد في الأسرة الحاكمة، على غرار ولي العهد، يدركون الحاجة الماسة إلى معالجة المظالم بطرق فعلية ومستدامة من أجل تحقيق الأمن في المدى الطويل. غير أن الوقت يدهمهم.

وحذر الباحث واشنطن من أن التقاعس محفوف بالمخاطر أيضاً. فالدعم الأميركي لاستراتيجية التشبث بالمواقف التي تنتهجها العائلة المالكة، يُشرعن اعتقاد الحكّام بأن الحكومة لاتستطيع أن تمنح شيئاً لمواطنيها خوفاً من أن يؤدي ذلك إلى خدمة إيران. بيد أن العكس هو الصحيح: إذا تجاهلت الحكومة المطالب المشروعة وواصلت جهودها لسحق المعارضة، فغالب الظن أن الشيعة الناقمين (والسنة غير الراضين عن الظروف في المملكة)، سينزعون أكثر نحو التشدد والتطرف، ما يتيح فرصاً أكبر أمام إيران للتدخل. وإذا فشلت واشنطن في تأمين إنزال سلس للأسطول الخامس في مكان آخر في المنطقة، فقد تُضطر إلى سحب قواتها من البحرين على عجل، الأمر الذي قد تصوّره إيران وأعداء أميركا في المنطقة بأنه هزيمة مذلة، معتبراً أن الحلفاء غير المستقرين لا يمثلون قيمة مُجدية للولايات المتحدة. ومن الضروري والممكن في آنٍ استنباط صيغة مختلفة

معالجة المسألة التكنوقراطية الخاصة بالامتثال للمعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وبدلاً من الامتثال للمعايير الدولية، قد تشير إيران إلى مصرفين بارزَيْن - هما «بانك سپه» و«بانك ملت» - كملاذات آمنة محتملة للتعامل مع الغرب. ويبدو أن بعض الرسائل التي نشرتها وسائل إعلام إيرانية تُظهر أن هذين المصرفين - اللذين يشهد تاريخهما على أنهما الأكثر تحايلاً على العقوبات الدولية - يرفضان إجراء معاملات صرف أجنبية لصالح شركة «خاتم الانبياء»، وهي شركة هندسة وبناء كبيرة تابعة لقوات «الحرس الثوري»؛ وقد يمثل اتخاذ إيران لهذين المصرفين محاولة لتقديم بديل عن الامتثال الكامل بموجب اتفاق إيران مع فرقة العمل الدولية.

ورأى التقرير أنه من دون الإصلاح المنهجي، ليس هناك سبب للاعتقاد بأن هذين المصرفين لن يستمران في التورط في أنشطة خادعة. وهكذا بالضبط صمد النظام الإيراني بوجه العقوبات وسهّل التمويل غير المشروع في السنوات الماضية. وفي غياب إصلاحات جوهرية، فمن المرجح أن يستمر الاقتصاد الإيراني في العمل بهذه الطريقة.